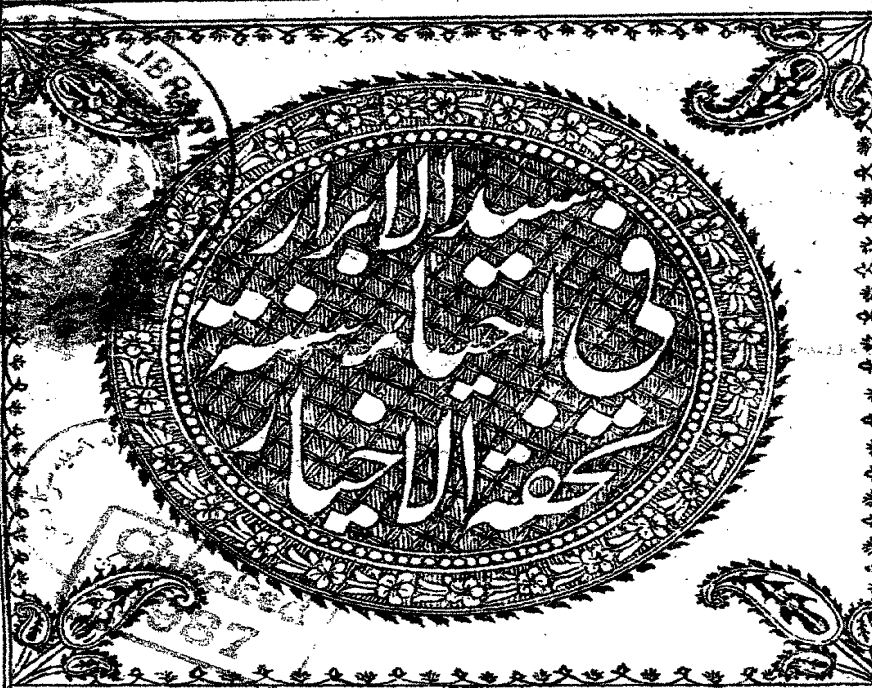




وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وَيُخْرِجْهُ مِنْهُ عَلَى رِزْقٍ كَثِيرٍ



تصانيف من قبل الفقهاء الكبار الميامين في الآداب والعلوم

في المطبع المصطفی محمد حنظل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله اعلم بالصواب

أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن مسعود بن قولده وكذا أخرجه البزار والطبراني وابن أبي عمير في حلية الأولياء في ترجمة ابن مسعود بن
 عند البيهقي في الاعتقاد من وجه آخر عن ابن مسعود انتهى كلامه **وقال** لا سعد الرومي في المجلس الثامن عشر من كتابه مجالس
 الأبرار فإن قيل فإعتنا وكثير من الناس أن يستدلوا على عدم كراته باعتداده من الحديث شلح بينهم وهو ما رآه المسلمون
 حسنا فهو عندنا حسن ما رآه المسلمون قبيحا فهو عندنا قبيح ويل المصيح هذا الاستدلال منهم لم لا يصح فاجواب على ما ذكره بعض الفضلاء
 أن هذا الاستدلال لا يصح والحديث حجة عليهم لا لهم لأنه بعض حديث موقوف على ابن مسعود رواه أحمد والبزار والطبراني والطبراني
 وابن أبي عمير كذا أن سعد تعالى نظر في قلوب العباد فاختر محمداً قبضه برسالة ثم نظر في قلوب العباد فاختر له أصحاباً فجعلهم نصارى
 وسنة ووزراء بنييه فما رآه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ما رآه المسلمون قبيحا فهو عندنا قبيح ولا شك أن اللام في المسلمين
 ليس لطلق الجنس لأن الحديث يكون مخالفاً لقوله عليه الصلوة والسلام متفرق انتهى على ثلث سبعين فمرة كلهم في النار إلا
 واحدة لأن كلام من فرق الأمة مسلم يرى مذموماً فيلزم أن لا يكون فرقة منها في النار وكذا بعض المسلمين يرى سيئاً حسناً
 وبعضهم يرى قبيحاً فيلزم أن لا يتميز بحسن من القبيح فهو أمالهم والمصوب وما ذكره في قوله فاختر له أصحاباً فيكون المراد بالمسلمين
 الصالحة فقط أو الاستغراق خصوصاً لجنس فيرد بالمسلمين أهل الاجتهاد والذين هم الكاملون في صفة الاسلام صرفاً للمطلق
 إلى الكمال لأن المطلق عند عدم القرينة ينصرف إلى الضر والكامل وهو المجهود فيكون المعنى ما رآه الصالحة أو أهل الاجتهاد حسناً
 فهو عندنا حسن ما رآه الصالحة أو أهل الاجتهاد قبيحاً فهو عندنا قبيح ويجوز أن يكون للاستغراق الحقيقي فيكون المعنى ما رآه
 جميع المسلمين حسناً فهو عندنا حسن ما رآه جميع المسلمين قبيحاً فهو عندنا قبيح وما اختلف فيه فالجدة فيه للقرون الثلاثة المشهورة
 بالخبر انتهى كلامه **واقول** ظهر هذه الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها في اللام وصحها هو الاحتمال الاول كما تدل عليه ألفاظ الحديث
 على ما رآه والاحتمال الثاني الآخران انما يتوجبان اذا كان لفظ الحديث ما رآه بدون الفاراد وما رآه مع الواو بدل الفاراد كما
 هو المشهور بخارجي على استنبطهم واوليس قلمين قد نسب جماعة هذا الحديث منهم الامام الرازي في التفسير الكبير العيني في شرح الهداية وغيره من شرح الهداية
 إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عندنا حسن ولكن قال
 ابن نجيم في القاعدة السادسة من النور الاول من الفن الاول من كتابه الاشباه والنظائر قال العلاني لم يجد مرفوعاً في
 شيء من كتب الحديث اصلاً ولا يستد ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود
 سؤوفاً عليه أخرجه أحمد في مسنده انتهى **وقال** المحمدي في حواشيه قال السخاوي في المقاصد المحسنة حديث ما رآه المسلمون حسناً
 رواه أحمد في كتاب السنة وهو من غراره للمسندين حديث إلى وأهل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن فكان العلاني وسهم في نسبه
 إلى المسند انتهى **واقول** هذا الاثر يدل على أمور الاول أن القبيح الذي يكون على حسب الاستعداد الانساني كما يشبهه
 قوله نظر في قلوب العباد والكماليه الزاعمون من المتكلمين أنه لا دخل للاستعداد الانساني وقد بالغ في التشجيع عليهم بن القيم
 في قولهم زاد المعاد في هدى خير العباد واستند بقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار والثاني أن سبب الكمال الانسانية
 وفتح المذهب الربانية هو القلب فهو مضطعة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله والثالث أن ما رآه بعض
 الاسما الوزاره الاربعه حسناً فهو عندنا حسن فيكون اختياره ام احسناً ومنه وبالاحتمال ومنهما ما رواه أحمد وابوداود
 عن العرياض بن سارية قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذات يوم ثم اقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذم
 منه الصيغون ووجبت منه القلوب فقال قائل يا رسول الله كات هذه موعظة مودع فماذا تصنع علينا فقال اوصيكم بتقوى الله
 والسمع والطاعة وان كان حيداً جشياً فانه من عيش منكم بعدى فيسيرى اختلافاً كثيراً فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
 تسلكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة هذا لفظ ابى داود ورواه

حاكم

ابن ماجه بلفظ قام فينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثلاث يوم فوطينا من عظمة بلقيته وجعلنا منها القلوب وذرفت
 منها العيون فقل على رسول الله وعظمته شجرة فاجود الدنيا بعدة فقال عليكم تقوى الله والسمع والطاعة وان حبل
 حبشوا شتره من بعد ما خلا فاشهد يا فضيلكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ولا ينكح
 فان كل بذمة ضلالة وروى الترمذي نحوه وقال حديث حسن صحيح قال الحافظ عبد العظيم للتذمري في كتاب الترمذي في
 قوله عضوا عليها بالنواجذ أي اجتمدوا على سنته والزموا بها واحرصوا عليها كما يلزم العاص على الشئ بنواجذه خوفا من نكاح النكاح
 بالنون والجيم والذال المعجمة أي الايناء قبل الاضرار انتهى وقال السيد السدي في حواشي المشكوة قوله وسنة الخلفاء الراشدين
 الاربعية وليس المراد في الخلافة عن غيرهم لانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال يكون في امتي اثنا عشر خليفة وانما المراد فيهم اجمعين
 وتصويب التبع والسياسة لهم بالتفوق على غيرهم وانما ذكر سنتهم في مقابلته سنة لانه علم انهم لا يخطئون في ما يستخرجونه من
 الاجتهاد ولا يعلم ان من سنته لا يشته الا في زبائنهم فاضاف اليهم وقصا لتبعهم من ذهب الى رد تلك السنة وفي الحديث
 دليل على ان من الخلفاء الاربعية اذا قال قولوا وقاله غيره من الصحابة كان الصيغة اليه اولى انتهى لمخصا اقول في اشارة الى الامام
 الرازي على الخلفاء لا يفرقوا كما يقتضيه في الاصطلاح فقل يارحم بعضهم ان المراد به السنة التي جمعت عليها الخلفاء الاربعية
 وذكر بعضهم ان المراد بسنة الخلفاء ههنا ما يتعلق بامور الجهاد والسياسة وانت قل ان تخصيص من غير تخصص بل النظام
 ان المراد به السنة التي وانطب عليها الخلفاء جميعا عليها او تفرد واحد منهم ورضي بها الباكون سوا كان ذلك مما يتعلق بامور
 او يتعلق بالعبادة وذكر ابن القيم في فتح القدير ان في هذا الحديث نذير الى سنة الخلفاء من غير لزوم حيث قال في بحث التزيك
 كونهما عشر من سنة الخلفاء الراشدين قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين نذير الى سنتهم ولا يستلزم ذلك
 سنة اذ السنية بموافقة بنفسه او لا عند انتهى وعند من هو كلام غير مقبول فان قصار السنة على المواظبة النبوية غير مسلم
 عند المحققين من صحابنا كما سطلع عليه والحديث المذكور يدل صريحا على لزوم سنة الخلفاء كما هو منطوق كلمة عليكم وحمل على
 المعنى المجازي مما ياباه القم السليم ان يفرح الجمع بين الحقيقة والمجاز فان السنة النبوية لازمة بلا ريب والخاص ان كانت
 عليكم لا يحمل ما ان يكون محمولا على النكاح ما ان يكون محمولا على اللزوم واما ان يكون محمولا على كليهما لا يسيل الى الاول لا لكون
 ان تكون السنة النبوية ايضا مندوبة ولا يسيل الى الثالث ايضا للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتعين لا وسط وخير الامور
 اوجها وما يؤيده عطف سنة الخلفاء على سنتي وجبها في نسق واحد وايضا لو كان غرض النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 من هذا الكلام نذير سنة الخلفاء من غير لزوم لما كان تخصيص الخلفاء بالذكر وجهه عند بيان هذا الامر جاز في اقتدار جميع الصحابة
 وروى هذا الحديث الفقيه ابو الليث ايضا فقال في باب لعل بالسنة من كتابا بينه الغافلين حديثنا الحاكم ابو الحسين
 ابو بكر محمد بن يوسف حديثنا الحسين بن عرفة عن اسمعيل بن عيسى عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن العواض بن ابي
 السلمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عظمة بلقيته ذرفت منه العيون وجعلت منها القلوب فقال رجل من صحابة
 يا رسول الله ان هذه عظمة مودع فماذا تعد الدنيا قال او صيكم تقوى الله والسمع والطاعة فانه من يعيش بعدي عن هذا
 كثيرا فاماكم ومحدثات الامور فانما ضلالة فمن ادرك منكم فعلية بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ
 وقال العلامة عبد الغني بن العلامة اسمعيل النابلسي في الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية قوله صلى الله عليه
 على آله وسلم عليكم بسنتي الحديث اى الرضا يقال عليكم بآل البيت وسنة اسم لا قوله وافعاله واهتمامه واهتمامه وسكوته
 عند قول الغير فقلوا الخلفاء جميع خليفة والمراد من الخلفاء الاربعية ابو بكر وعمر عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم واقرؤهم في
 قوله عضوا عليها اشارة الى ان سنة الخلفاء بعده هي سنة ايضا لانهم سلفوا من شريعته ارشادا وهداية للقاصرين الى طريقته

[illegible]

في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم الآية قال اصحاب محمد اهل العقل والعقود والدين ومنهم
 ما اخرج عبد بن حميد بن محمد بن ابي حاتم وابن حبان في قوله واولى الامر قال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ومنهم
 ما اخرج عبد بن حميد عن الكلبي في قوله واولى الامر قال ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ومنهم ما اخرج عبد بن منصور
 عن عكرمة انه سئل عن امهات الاولاد ابن احرار قال نعم قيل ابي شمس فتقوله قال بالقرآن قالوا بماذا من القرآن قال
 بقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وكان عمر بن ابي سلمة قال هو اعتقت وان كان سقطا ومنهم
 ما ذكره ابن حجر في المصالح وغيره انه لما صالح الحسن بن علي سعادته رضي الله عنهما كتب اليه كتابا بالبسملة الحمد للحم
 هذا ما صالح عليه الحسن بن معاوية بن ابي سفيان الحمد على ان يسلم اليه ولاية المسلمين على ان يعيل فيهم كتابا الله ورسوله وسيرة
 خلفائه الراشدين المهديين الخ ومنها ما رواه زرير عن ابن مسعود انه قال من كان مستمنا فليستن بمنن قد مات اولئك
 اصحاب محمد كانوا افضل هذه الامة ابرء قلوبا واعظمها علما وقلما تكلفا اختارهم الله لصحبة نبيه ولاتمامه دينه فاعرفوا لهم
 فضلهم واتبعوهم على اثرهم وتسلخوا بما استطعتم من اخلاقهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقدر في ذلك الباب كثير من
 الاساطير لو اردنا مبسطا لا نجونا الى ذكر كثير العاقل اللبيب يا قضيها ما ذكرنا والجاهل الكليل لا يقع وان زدنا الاصل
 الثاني في ذكر عبارات الفقهاء والاصحاب في الواقعة في تعريف السنة المؤكدة مع ما لها وما عليها اعلم انه قد تفرق في قولهم
 في تعريف السنة المؤكدة مطلق السنة القول الاول في البرزخية وخزانة المفتين وغيرهما ونقله النسخ في المستصفى شرح
 الفقه النافع عن الامام خواهر زاده ان السنة ما فعله عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على سبيل المواظبة وحكمها انه
 يوجب باتيانها وقيام على تركها والى هذا التعريف مال صاحب الهداية حيث علق هنية المصنفه والاستشاق في الوجوه وسبيلها
 بالمواظبة النبوية وقال المواظبة دليل السنية وقال الحيني في البنائية شرح الهداية حسن التعريفات تعريف خواهر زاده واقول
 بل هو اوهن التعريفات وكيف يكون حسن فان فيه غرسة من وجوه احدها انه يصدق على الفرائض والواجبات لانها
 مما واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم تتركها مرة واحدة ايضا فان قلت قد ترك بعض الفرائض
 كالقيام في الصلوة لعذر قلت فلذلك ترك بعض السنن ايضا احياها على انه يصدق على الفرائض التي لم تتركها في وقت
 من الاوقات كركوع الصلوة وسجودها وثانيتها انه يصدق على مختصات رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 كصلوة الضحى على ما قيل وصلوة التهجود ونحو ذلك فانه لم تتركها ابدا فيكون سنة مع انهم صرحوا بان ما انقص به السنة
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم بوجوبه بفضل النال سنة مؤكدة وثالثتها انه لا يصدق على ما قرره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 ولم يفعله ورابعها انهم صرحوا ان اذن الصلوة من السنن المؤكدة مع انه لم يثبت انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 اذن بنفسه ولو مرة كما حققته في رسالتى خير النجباء واذن خير البشر وخامسها انه لا يصدق على بعض السنن التي تركها
 احياها ككتاتيب غسل اعضاء الوضوء فانهم صرحوا بان سنة مؤكدة مع انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد توضع مرة مرة وغير
 مرتين ايضا كما هو ثبت في الصحاح وسادسها انه يصدق على العادات النبوية التي داوم عليها كلبس الاراء ولتسليم
 في القفل والترجل ونحو ذلك مع انهم صرحوا ان تاركها لا يلام فانها من سنن الزوائد وسابعها انه لا يصدق على
 السنن التي ثبتت بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غسل اليدين قبل اوخاها الا ناره في الوضوء ونحو ذلك وثامنيتها
 انه لا يصدق على الترميم فانها سنة مؤكدة باتفاق لمن يعتد به مع انه لم يواظب عليه وتاسعها انه لا يصدق على
 ما واظب عليه الخلفاء الراشدون مع انه ايضا من السنن يرشدك الى ذلك تحليل صاحب كشف البرزوى وصاحب
 وغيرهما سنية عشرين ركعة في التراويح بمواظبة الخلفاء الراشدين في يدل عليه حديث عليكم وحديث قتادة ونحو ذلك على ذكرنا

میں نے

القول الأول

فصل اول
فصل دوم
فصل سوم
فصل چهارم
فصل پنجم
فصل ششم
فصل هفتم
فصل هشتم
فصل نهم
فصل دهم

القول الثاني ما ذكره الشمني في شرح التقاية ان السنة ثابتة بقوله عليه الصلوة والسلام لا يفعلها وليس يجب ولا استحباب وفيه انه لا يخفى ما ان يكون تعريفها لطلق السنة الشامل لسنن الهدى والسنن الزائدة واما ان يكون تعريفاً للسنن المؤكدة التي هي سنن الهدى حسب فان كان الاول وهو الذي ذكره صاحب الدر المختار يريد عليه المباح فانه ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام وليس بواجب ولا استحباب فيصدق التعريف عليه الا ان يقال ان الحدوث بالطلب لا يثبت المنشأ وعينه وايضا بعض السنن ثبت بالتقرير فلا يصدق التعريف عليه الا ان يوجه بانه دخل في الفعل لا في عدم النسي عاود وقع بين يديه فهو كلف والكلف فعل وان كان الثاني يريد عليه بعض الايرات الواردة على التعريف للسنن **القول الثالث** ما ذكره في بحث الطهارة من فتح القدير وهو المشهور بين الجمهور من ان السنة ما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك اجابا وفيه رد اكثر الايرات السابقة وقال صاحب التمهيد القائل في بحث من وجوه الاول انه ليس كما كان كذلك يكون مثله لا بد ان يكون على وجه العبادة لما قيده به في صلاح الاعيان يخرج ما كان كذلك على وجه العبادة الثاني لا بد ان يقال وكانت من خصائص تلك العبادة لان عدم الاختصاص ينافيها ومن ثم كان السواك مندوبا في الوضوء لعدم اختصاصها به **الثالث** لا بد ان يراود واطب عليه الخلفاء الراشدون بعده ليدخل التراويح اذ قد اطلقوا على سنتها الموطبة للخلفاء عليها المراجع لا بد ان يقيد الترك بكونه غير عذر كما في التحرير يخرج المتروك لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه ان الترك لا يعد تركا ثم يذكر طاهر في ان الموطبة بدو ترك تعيد الوجوب وهو مخالف لاستدلالهم على سنية الاحتكام في العشر الاخير من رمضان بانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم واطب عليه حتى توفاه الله كما في الصحيح اشار في الفتح الى الجواب بانها لما اقترنت بعدم الانكار على من لم يفعل كان دليل السنية والا يكون دليل الوجوب واوضحه في المحاشي السعدية بانه لما لم ينكر على التارك كان في كل التارك كان لتعليم الجواز وعدم الانكار للترك تعيد تعليم الجواز فيكون المراجع الترك حيا لتحقيقه وحكما اقول ينبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يكن في ذلك الفعل الموطب عليه ما اختص وجوبه بصلوة الفجر اما اذا كان فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح ان ينزل منزلة الترك بقى ان هذا التقرير خاص بالفعلية فيخرج عنه ما ثبت بقوله وهو من السنن الكثيرة وقد ثبتوا كما سياتي في سنته غسل اليدين ابتداء الوضوء بالني عن الغسل قبل الغسل ثلثا وقول بعضهم لما نهى عنه فاطمها نهى واطب عليه وما السنة الا كذلك مدفوع بان الترك احيا ما اخوف في تعريفها ومن ثم عرفها الشمني ما ثبت بقوله او فعله وليس بواجب ولا استحباب وهو تعريف لمطلقها تحيرون في المؤكدة موطبة مع ترك وشان الشروط ان لا تذكر في التعريفات انتهى **واقول** الايراد الثاني من الارضية التي ذكرها غير وارلان التعريف لما ذكرناه لطلق السنة المؤكدة لا السنة عبادة عبادة حتى يتجلى الى القيد المذكور فالسواك ان لم يكن من سنن الوضوء لكنه سنة مطلقة قطعا لثبوت الموطبة عليهما **القول الرابع** ما نقله الزاهد في شرح مختصر القدير عن ركن الدين الاصولي ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يتركه خط الامرة او مرتين تعليمها او تسهلا ولم يعرف اختصاصه بسنن الصلوة والوضوء والادب ما فعله مرة او مرتين وفيه رد وبعض ما اسلفنا ذكره **القول الخامس** ما ذكره صاحب غاية البيان من ان السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب وقال ناقلة في تركه عتابا تترزا عن النقل وانما قلت ولا عقاب جواز عن الواجب والفرض وهذا التعريف ابدعه خاطري وروية عني في البناءية مع تبعيته له في ذكره هذا التعريف في نسخة السلوك شرح تحفة المملوك بانه ليس بشيء من وجوه الاول ان قوله ان في فعله ثواب يشمل الفرض والنفل وقوله في تركه عتاب لا يخرج لان العتاب نوع من العقاب وللمن سئل ان العتاب غير العقاب فخرج سنن المؤكدة التي في قوة الواجب فان في تركها عتابا ايضا والثاني ان تعريفه هذا يدخل فيه سنة غير النبي

القول الثاني

القول الثالث

القول الرابع

القول الخامس

القول السادس

القول السابع

صله الله عليه وعلى آله وسلم فان سيرة العبرين لا شك في فعلها ثواب وفي تركها عقاب انتهى واقول كل ما ذكره ليس بشي
 اما الاول فلان المتأب مباح للعقاب فان ما ذهب به العقاب الذي ذكره في تفسير الفرض والواجب هو العقاب بالنار
 وبالعقاب الذي ذكره في تعريف السنة للملأمة وهو ما خلا من الفرض والواجب واما ذكره بعد تسليم فلان السنن
 التي في قوة الواجب عند النظر الدقيق من افراد الواجب وليست من السنن حقيقة وان كانوا يطلقون عليها انظروا
 وذاكر كعتي الغفر قبل الفرض والجماعة في الصلوة والاذان ونحو ذلك واما الثاني فلان التعريف المذكور ليس محذوفاً
 عليه وعلى آله وسلم فقط حتى يضره دخول سنة غيره بل هو تعريف للسنة مطلقاً سواء كانت سنة النبي او سنة الخلفاء فلا يخرج بخوله
 بل هو محذور في نفسه بل هو عليه انه تعريف للسنة بكليهما وشمله لا يليق في التعريفات القول السادس ما ذكره صاحبنا
 ان السنة هي الطريقة السلوكية في الدين حكما ان يشاب في الفعل وتحت الملأمة في الترك ورواه يعني بانه غير ما نحن قلنا
 سنة غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واقول بل لا ريب في رده ان هذا التعريف عام من جميع التعريفات حتى من تعريف
 خلا يقتدر دخول سنة الخلفاء فيه بل الحق في رده ان يقال هذا التعريف عام من جميع التعريفات حتى من تعريف
 خواهر زاده ايضا غير عليه صدقه على اللذات ايضا وكونها خارجة من حكمها غير مفيد لان علم الشيء يكون خارجا عنه
 ولا بد للتعريف من ان يكون جامعاً وما نفع القول السابع ما ذكره الجليلي في غنيته استعمل في شرح فتيه المصلي ان السنة
 في الشريعة الطريقة المفضية للسلوك في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام خرج الفرض والواجب
 وعلى سبيل المواظبة عن النقل كذا في المصريح المسمى وانما هراة الاحتياج الى هذا التقيد لدخوله في الطريقة فانهما لا هي
 طريقة بدون المواظبة انتهى وفيه وروى بعض ما مر من صدقه على العادات وعدم صدقه على سنة الخلفاء وغير ذلك
 القول الثامن ما ذكره صاحب جامع الموجه حيث قال السنة لغة العادة وشريعة مشتركة بين من صدر عن النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدى ويقال لها
 السنة المؤكدة كالالاذان والاقامة والسنن المروية والمفوضة والاستنشااق على راسي وكلها كالواجب المطالبة في الدنيا
 لما ان تاركها يعاقب تاركها يعاقب سنن الزوائد كالان المنفرد والسواك والافعال المصودة في الصلوة وتاركها
 غير معاقب انتهى وفيه دخول منقصات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعدم دخول سنة الخلفاء وغير ذلك ما ذكرنا
 القول التاسع السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك احيانا لغيره كذا في التحرير فيخرج عنه
 الفرائض لان تركها احيانا كان لعذر وفيه صدقه على العادات النبوية وعدم صدقه على التراخي وعلى سنة الخلفاء
 وغير ذلك الا ان يقال المراد المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين العذر في الخلف
 عنها وهو خوف ان يفرض علينا كما قاله الطحاوي في حواشي الدرر المتقدرة القول العاشر السنة ما واطب عليه الرسول
 مع ترك ولو حكما لعدم الانكار على من لم يفعل فانه تنزل منزلة الترك فدخل الاحتكاك فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وان واطب عليه من غير ترك لكن لما لم ينكر على من لم يعتكف كان ذلك منزلة لانتزاع الترك حقيقة وهذا التعريف يوافق
 مما حققه ابن الهمام في بحث الاحتكاك وقال صاحب الدر المختار الشرط في المؤكدة للمواظبة مع ترك ولو حكما وعند
 جعله تعريفاً اولي من جعله شرطاً خارجاً فذلك جعله قولاً عاشر وفيه ايضا بعض ما قدمه القول الحادي عشر
 ما في خلاصة الفتاوى من ان السنة ما واطب عليه الرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومجاوبه والواجب كمال الفرض
 والسنن كمال الواجب والادب كمال السنن وفيه ايضا بنده ما مر ولو جعل الواو والاحلة في قوله ومجاوبه يعني او وريد
 به الخلفاء رادف النقص بالتراخي وسنة الخلفاء القول الثاني عشر السنة الطريقة السلوكية في الدين بلا فرض

فصل
القول السادس

فصل
القول السابع

فصل
القول الثامن

فصل
القول التاسع

فصل
القول العاشر

فصل
القول الحادي عشر

فصل
القول الثاني عشر

ووجوب ذكره الياس نزاهه في شرح الفتاوى وهو مختار الحلبي كما يدل عليه عبارته المذكورة وفيه ايضا ما قدمه القول الثالث عشر من نقله الطحاوي في حاشيته مرقى القلاح عن بعضهم ان السنة طريقة مسبوكة في الدين يقولون فعل من غير لزوم ولا انكار على تركها وليست خصوصية فتقولنا طريقة الخ كالجنس تشبه السنة وغيره ما وقولنا من غير لزوم فصل يخرج به القصر عن بلا انكار يخرج به الواجب وقولنا وليست خصوصية يخرج ما هو من الخاص النصوصية كصوم الوصال وفيه ايضا بعض ما مر وان لم يرد بعضه القول الرابع عشر ما اختار الطحاوي في تلك الحاشية حيث قال السنة عند الحنفية ما فعله على عليه السلام على آله وسلم على ما تقدم او محبة بعده قال في السراج ما فعله النبي او واحد من صحابه انتهى فان سنة صحابه عليه السلام يتبعها بقوله عليه السلام سنة وستة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله صحابي كالجهم بايتم اقتد تيم استند تيم انتهى كلامه وفيه ان حارده من ان ما تقدم هو الواظبة غير عليه ما يرد على اعتبار الواظبة وان اندفع عنه النقص بالتراجع وسنة خلفاء وذكر صاحب التمهيد ان ما في السراج تعريف لطلق السنة القول الخامس عشر ما اختاره صاحب الجرح حيث قال الذي ظهر للعبادة الضعيف ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهو دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهو دليل غير المؤكدة وان اقرنت بالانكار على من لم يفعل فهو دليل الوجوب انتهى ووجهه في ذلك عبد المولى الدريسي في تعاليق الاقوال راجعية الدر المختار والشيخ عمر المصري في الجواهر النقية شرح الدر المنيرة وغيرهما وفيه مع ذلك بعض ما مر من عدم صدقه على سنة الخلفاء والراوية والاذان ونحو ذلك لزوم خروج كثير من المتن صرحوا بكونها مؤكدة عن المؤكدة كالتبليغ احصاء الغسل لثبوت تركها احيانا فقتل في غير المؤكدة وان خرج مع الرقبة وغيره مما جعلوه من سنن الزوائد عن غير المؤكدة لعدم ثبوت الواظبة عليها ولزوم ما فعله صلى الله عليه وسلم احيانا من طلق السنة لا اعتبار الواظبة في تعريفها فهذا التعريف نحل بالمرام ما حفظه فانه من سوانح الوقت القول السادس عشر عشر ما اختاره ابن كمال باشا في ايضاح الاصلاح من ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم على وجه العبادة مع الترك احيانا او الخلفاء الراشدين حيث قال السنة ما واطب عليه الرسول على وجه العبادة مع الترك في الجملة هذا المشهور في حده المسطور في الكتب فيه قصور لان ما واطب عليه الخلفاء الراشدين ايضا من السنة الا يصرى الى ما قاله صاحب البداية في التراويح والا مع انها سنة لانه واطب عليه الخلفاء الراشدين انتهى وفيه لزوم خروج الاذان ونحو ذلك لان ان يوجه بان المراد بالواظبة اعم من ان يكون فعلا او تقريرا القول السابع عشر ما اختاره العلامة عبد العزيز البخاري تافلا عن ابى اليسر من السنة هو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم او الخلفاء بعده حيث قال في التحقيق شرح المنتخب لمصاحبي ذكر ابو اليسر ما حكم السنة فلو ان كل فعل واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل التشهد في الصلاة والسنن الرواتب يندب الى تحصيله ويلازم على تركه مع الحق ثم يسير وكل فعل لم يواظب عليه بل ترك في بعض الاحوال كالطهارة لكل صلوة وتكرار الغسل في اعضاء الوضوء والترتيب في الوضوء فانه يندب الى تحصيله ولا يلازم على تركه واما التمسك في رمضان فانها سنة الصعوبة اذ لم يواظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام بل واطب عليه الصحابة وهي مما يندب الى تحصيله ولا يلازم على تركه ولكنها دون ما واطب عليه الرسول فان سنة النبي اقوى من سنة الصحابة قال ابو اليسر فاعندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة فضل واطب عليه الرسول فاما النفل الذي واطب عليه الصحابة فليس سنة وهي على ما علم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم ايضا سنة وعندنا اقوالهم حجة فيكون افعالهم سنة انتهى كلامه وقال هو ايضا في كشف اصول النزوى اما التراويح في رمضان فانها سنة الصعوبة فانه لم يواظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم بل واطب عليها الصحابة وهذا مما يندب الى تحصيله ولا يلازم على تركه ولكنه دون ما واطب

القول الثالث عشر

القول الرابع عشر

القول الخامس عشر

القول السادس عشر

القول السابع عشر

عليه الرسول فان سنة النبي اتمى من سنة الصحابة هذا عندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة ما واطلب عليه النبي
 فاما النفل الذي واطلب عليه الصحابة فليس سنة وهو على اصلهم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة بحجة وعندنا اقوالهم حجة
 فيكون ما فيها السنة لانها طريقة امرنا باجائها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولقوله عليه الصلوة
 والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين انتهى وفيه ان هذا التعريف وان كان لا يرد عليه النقض بالتراخي
 وسنة الخلفاء لكن يرد عليه ما يروى باخذ الموطأ النبوية من خروج الاذان ونحو ذلك **القول الثامن عشر**
 السنة الطريقة الدينية من النبي او الصحابة كما ذكره صاحب غاية البيان في التبيين شرح المنتخب الحناضي حيث قال
 اعلم ان السنة في اللغة الطريقة صفة كانت او سيرة يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام من من سنة حسنة فلما جرت
 واجبر من عمل بها الى يوم القيامة ومن من سنة سيئة فعليه وزرر بها الى يوم القيامة وفي عروة الشرح سياتي بها
 طريقة الدين اما للرسول او للصحابة حتى يقال سنة الرسول وسنة الخلفاء الراشدين ولا يختص مطلق السنة بسنة الرسول
 خلافا للشافعي وحكما ان يطالب المرء باقامتها ويعاقب على تركها لانه لا يحلوا ما ان يكون طريقة للرسول او طريقة الصحابة
 وكل واحد من الطرفين امرنا باجائها ونهينا عن اتمامها انتهى وفيه صدق على الفرض والواجبات والخصائص وغير ذلك
مما في القول التاسع عشر ما ذكره ابن الممام في التحريم حيث قال قسم الحنفية الغزبية الى فرض ما قطع بلزومه وجوب
 ما ظن وسنة الطريقة الدينية منه عليه الصلوة والسلام والخلفاء الراشدين وبعضهم انتهى وفيه ما في نظائره فتذكر
وقال بحر العلوم في شرح التحريم ينبغي ان يراد اعم من ان تكون طريقة دينية مستمرة في الدين منه صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم بان باشروا بالان استمرار الناس عليها باذنه او باذن الخلفاء انتهى **القول العشرون** ما ذكره المولى محمد خسر
 في مرآة الأصول وشرحه مرآة الأصول حيث قال الغزبية ما شرع ابتداء غير مبني على عذر العباد فان كان ابتداءه
 راجحا على تركه عند الشارع بالنص عليه وعلى دليله فمع المنع من الترك بقطع من الأدلة فرض ومع المنع من الترك
 بظني من الأدلة وجب وان كان ابتداءه راجحا على تركه بلامنع من الترك سنة ان كان ذلك الفعل طريقة مسلوكة
 في الدين سلمها الرسول عليه الصلوة والسلام وغيره ممن هو علم في الدين قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليكم
 بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي والآي وان لم تكن طريقة مسلوكة في الدين فنفل وليس مستحبا وندوبا ايضا
 والسنة نوعان الاول سنة المدي أي لكل المدين وتاركها مستحق اللوم كصلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة
 بالحجامة والسنة الرواتب لذواتها قوم عوتبوها اهل بلده واصروا قوتلوا وهي التي قال محمد في كتاب الاذان
 تارة كبره واخرى اساء والثاني سنة الزوائد تاركها لا يستحق اي اللوم كتطويل اركان الصلوة وسيرة النبي عليه الصلوة
 والسلام في لباسه كالبيض مقياسه وقعوده وهي التي قال محمد في كتاب الادب وغيره لا باس بطلوعها اي مطلق السنة
 بان يقال ان من السنة كذا مطلق عندنا اي شامل سنة النبي عليه الصلوة والسلام وسنة غيره خلافا للشافعي فانها
 عنده مختصة بسنة الرسول انتهى مخلصا وفيه ما في بعض سوابقه فلا تغفل **القول الحادي والعشرون** ما في
 خزائن الرواية عن الشافعي ان السنة هي الطريقة التي سلمها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه انه غير جامع
 ولا بالغ **مما في القول الثاني والعشرون** السنة المؤكدة ما واطلب عليه الرسول على وجه العبادة مع الترك
 احيانا كما اختاره صدر الشريعة حيث قال في شرح الوقاية فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 واطلب على التماس في غسل الأعضاء ولم يروا عنه بدء بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة ما واطلب عليه
 النبي مع الترك احيانا فان كانت الموطأ المذكورة على سبيل العبادة فسنن المدي وان كانت على سبيل العادة فسنن الزوائد

فان قيل
 القول التاسع عشر

فان قيل
 القول التاسع عشر

فان قيل
 القول العشرون

فان قيل
 القول الحادي والعشرون

فان قيل
 القول الثاني والعشرون

[illegible]

[illegible]

الاصول والاشعار
في كيمياء الهندسة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انما هو قول بعض المتقدمين ان علي بن ابي طالب صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس عشرين ركعة لعل الله تعالى يصفى
 يصلي في رمضان عشرين ركعة والظاهر ان علي بن ابي طالب صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس عشرين ركعة لعل الله تعالى يصفى
 ضعيفتان وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان انه صلى بهم ثمان ركعات والوتر لكن الجمع الصحيح على ان التراويح عشرين ركعة
 انتهى وفي مستخرج المشكاة لعل البخاري قال ابن تيمية ان علي بن ابي طالب صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس عشرين ركعة في التراويح عشرين
 بل كان لا يجزئ في رمضان ولا في غيره على ثلث عشرة ركعة لكن كان يطيل الركعات فلما جمعهم على ابي كان يصلي بهم
 عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفض القنطرة فاقد ما زاد من الركعات لان ذلك اخف على العامة من طول
 الركعات ثم كان طائفة من الساعات يقولون باربعين ركعة ويوترون بثلاث واخرون اربعت وثلاثين واخرون اربعت وثلاثين
 ويزيدون من سائر ما كان ان قيام رمضان فيه عدد من ركعات من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد ولا ينقص فقد
 اخطأ انتهى وفي المصباح في صلوة التراويح للسيوطي الذي وردت به الاحاديث الصحيحة والحسان والضعيف
 الاصل قيام رمضان والتعريب فيه من غير تخصيص بعد وولم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عشرين ركعة في رمضان
 صلى ليلالي صلوة لم يذكر عدد ما ثم تأخر في الليات الاربعة خشية ان تفرض علينا وقد شك بعض من اثبت ذلك
 بحديث ورد فيه الاصلح الاحتجاج به وهو ما رواه ابن ابي شيبة وعبد بن حميد والبخاري والطبراني وهو حديث مروي
 قال الذهبي في الميزان ابراهيم بن عثمان البوسيثي الكوفي قاضي واسط يروي عن زوج امه الحكم كذبه شعبة وقال ابن
 معين ليس بشقة وقال احمد ضعيف وقال البخاري سكتوا عنه وهي من صحيح التبرج وقال النسائي متروك الحديث ومن
 منكره ما رواه ابن الحكم عن قيس بن عباد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة عشرين
 ركعة والوتر وقد روى عن الحكم عدة احاديث مع انه روى عنه انه قال ما سمعت من الحكم الا حديثا واحدا انتهى كلام الذهبي وهذا
 اصل الوجوه المردود بها والوجه الثاني في انه قد ثبت في صحيح البخاري وغيره ان عايشة سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان
 فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة والثالث انه ثبت في صحيح البخاري عن عمرانه قال في التراويح
 تحت البدعة هي والتي تتناولونها افضل فاما ما يدعى يعني بدعة سنة وذلك يرجع في انهم لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 على ذلك الامام الشافعي وصريح جماعات من الائمة منهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث تضمن البدعة الى خمسة اقسام
 وقال مثال الهندية في صلوة التراويح ونقله عنه النووي في تهذيب الاسماء واللغات وفي سنن البيهقي وغيره ما سنا وصريح عن الحسن
 بن يزيد قال كانوا يقولون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة ولو كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لذكره فانه اول بالاستناد واقرى بالاحتجاج والرابع ان العلماء اختلفوا في عدد ما وثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يختلف فيه كعدد الوتر والرواتب فروي عن الاسود بن يزيد انه كان يصليها بعشرين ركعة في الوتر وعشرين ركعة في الوتر
 لقول نافع اكرمت الناس بهم يقولون في رمضان تسع وثلاثين ركعة ويوترون بها بثلاث واخماس انها تتحب ليل المدينة ستا وثلاثين ركعة في شهر
 ما بل مكة وثبت عدد ما بالنسبة لم يخرج الزيادة عليه ليل المدينة والصدور الاول كانوا اربع من ذلك انتهى كلام السيوطي لمخضا ثم قال في ما بل مكة
 ايضا انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا عمل عملا واطب عليه كما واطب على الكنتين اللتين قضاهما بوجوه العصر مع كون الصلوة في ذلك الوقت نهيا لم
 فعل العشرون ولو مرقه لم تتركها ابدا ولو وقع ذلك لم يخف على عايشة حيث قالت ما تقدم وفي الاول للعسكري اول من سن
 قيام رمضان عشرين ركعة اربع عشرة انتهى ثم نقل عن الادريجي انه قال في التوسط اما نقل عن علي بن ابي طالب صلى الله عليه وآله وسلم في
 في الليلتين اللتين خرج فيها عشرين ركعة فهو منكر انتهى ثم نقل عن النضر بن شاذان انه قال في الخادم دعوى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والسلام صلى بهم في تلك الليالي عشرين ركعة لم يصح بل الثابت في الصحيح الصلوة من غير ذكر العدد وجاز في روايته جازانه

بسم على تلك الحال فليكن الخوف بوقوعه صلى الله عليه وعلى آله وسلم في كل الموضع وتوحيده وتوحيده في كل موضع من غير أن يكون له في ذلك
والترتيب والنسبة وابن ماجه وأحمد قد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وعلى آله وسلم في كل موضع من غير أن يكون له في ذلك
وأما عدم الموافقة لتلك العدة على أن الجماعة تبنى فخرت كانت أفضل من الملة أو الملة في الجماعة في التراويح سنة على الجماعة
قال في المبسوط الوصل للنسائي في عتبة الأياض بعد صلاة الفجر ابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم وثان فذيل فعل بولاء على أن الجماعة
في المسجد سنة على الجماعة إذا لاقى ابن عمر من بعد ترك السنة وبذلك هو الصواب وقد قال المصنف من أن يقول الناس في إشارة
إلى ما تقدم أن كان من عتق من به لا ينبغي له أن يخلف ويصح به قاضي خان وغيره وأما ابن عمر من ذكره فموقف لا يكون
مقتدين أو ذاك لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمرو عثمان وعلي بن مسعود وغيرهم انتهى مختصا وقال ابن تيمية المحند
في منهاج السنة قد تنازع العلماء في قيام رمضان هل فعله في السجدة جماعة أفضل أم فعله في البيت أفضل على قولين يشترط
هما قولان للشافعي واحد فطائفة يرجحون فعلها في المساجد منهم الليث بن سعد وأما تلك وطائفة فيرجحون فعلها
في البيت ويحججون بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أفضل صلوة المرء في بيته إلا المكتوبة أخرجاه في الصحيحين وأحمد وغيره احتجوا
بقوله في حديث أبي ذر أن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة وهذا خاص بما في قيام رمضان
وأما الحديث المذكور فالمراد بذلك المصلحة للجماعة وأما ما شاعت له الجماعة كصلوة الكسوف ففعلها في المسجد أفضل سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله والفقهاء قالوا فقيام رمضان إنما لم يجمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خشية أن يفرض
عليهم وهذا قد من به من فصار هذا المجمع المصحف وغيره وإذا كانت الجماعة مشروعة فيها ففعلها في الجماعة أفضل فاما قول
عمرو الخي تنازعوا عنها أفضل يريد آخر الليل كان الناس يقيمون أوله فهذا كلام صحيح فان آخر الليل أفضل لكن
الصلوة في أول الجماعة أفضل كما أن صلوة العشاء في أولها أفضل والوقت المفضل قد يختص العمل فيه بما يوجب أن يكون
أفضل منه في غيره كما أن الجمع بين الصلوتين أجزأ والمروءة أفضل من التعويض بسبب جيب ذلك وإن كان الأصل
أن يعمل الصلوة في وقتها أفضل من الأبرار في الظلمة لشدة الحر أفضل وأما يوم الجمعة فالصلوة عتيق الزوال أفضل انتهى كلامه
وقال النووي من أئمة الشافعية في شرح صحيح مسلم قال الشافعي ومجرب أصحابه والوحيدة واحد وبعض المالكية وغيرهم
الأفضل صلوة الجماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابية كمن عليه عمل المسلمين لأنه من الشعائر الظاهرة فاشبهه صلوة العيد
انتهى فانظر إلى هذه النصوص من محقق أصحاب المذاهب كيف دلت على فضلية الجماعة في التراويح أخذوا من فعل الخلفاء
ولو شئت لسوينا الدرر اليس كثيرة بأشكال هذا لكن في ما ذكر كفاية للمتنبه من يجوز تركها بقول الطحاوي وأما ما
مع كونه غير صحيح وفي ما نقلنا اشارات إلى لزوم الاقتداء بفعل الخلفاء كما أسلفنا ذكره فتذكر ولا تغفل عما يشهد
لما ذكرنا قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للناس الذين رأهم يصلون في المسجد مع أبي بن كعب أصابوا أو نعم ما نوا
كما ذكره من رواية أبي داود لا يقال هذا الحديث ضعيف مسلم بن خالد قاله فانه ضعيف كما نص عليه البوداود ونفسه بعد
روايته مع أن كلام العلماء صحيح في أن عمروا من جميع الناس على أبي بن كعب هذا الحديث يدل على أن جميعا كان في القرن
النبي أيضا فكيف التوفيق لنا نقول مسلم بن خالد ليس متفقاً على تركه حتى ترك رواية قال الحافظ عبد العظيم
المنذري في آخر كتاب الترغيب والترهيب مسلم بن خالد الزنجي ضعيف ابن معين في رواية وابوداود وقال أبو حنيفة
لا يحتج به وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وأخرج له غير حديث في صحيحه انتهى وقال ابن عدي أرجو لا بأس به وهو
حسن الحديث انتهى وفي تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر مسلم بن خالد الزنجي فقيه صدوق كثير الأمانة وأما ما
للإمام العلماء أن أول من من قيام رمضان بالجماعة عمر فلما نفي هذه الرواية فان غرضهم أن أول من أمر به وأجتم بهم

[illegible]

